مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (689 -702) المجلد الحادي عشر – العدد الأول – 2026

Home surveillance cameras in Libya: "Between respecting privacy and the need for personal security" A case study

Dr. Aman Ahmed AlMutturdy *
Department of Public Law, Faculty of Law, Misrata University, Misrata, Libya.
aman@law.misuratau.edu.ly

كاميرات المراقبة المنزلية في ليبيا
"بين احترام الخصوصية والحاجة للأمان الشخصي" دراسة تطبيقية

د. آمان أحمد المطردي *
قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة مصراتة، مصراتة ، ليبيا.

Received: 15-01-2026	Accepted: 10-02-2026	Published: 22-02-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
يعد التوازن بين الأمان الشخصي وحق الخصوصية من الأمور الضرورية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام كاميرات المراقبة المنزلية، حيث إن الاستخدام غير المسؤول وغير المنظم في إطار قانوني أخلاقي قد يؤدى لانتهاك هذه الحقوق والإضرار بالآخرين.
وتتناول هذه الدراسة ظاهرة انتشار كاميرات المراقبة المنزلية في المجتمع الليبي كاستجابة للتحديات الأمنية الراهنة مع التركيز على الجدلية القائمة بين تعزيز الأمان الشخصي والحفاظ على حرمة الخصوصية، ويسعى هذا البحث عبر منهج تطبيقي إلى رصد دوافع المواطنين لتركيب هذه الأنظمة ومدى تأثيرها على العلاقات الاجتماعية والجوار في ظل غياب تشريعات قانونية رادعة تنظم استخدامها، وتكشف النتائج عن وجود فجوة بين الحاجة الملحة للحماية وبين التجاوزات التي قد تطال حريات الآخرين نتيجة التوجيه العشوائي لعدسات التصوير؛ وتخلص الدراسة إلى ضرورة الموازنة بين الحق في التأمين وبين الضوابط الأخلاقية والاجتماعية التي تفرضها طبيعة المجتمع الليبي المحافظ وكما توصي بسن قوانين واضحة تنظم تقنيات المراقبة البصرية لضمان عدم تحولها من وسيلة حماية إلى أداة لانتهاك الخصوصية.

الكلمات الدالة: كاميرا المراقبة المنزلية، حق الخصوصية، حماية الأمان الشخصي، المجتمع الليبي، التشريعات القانونية.

Abstract
The balance between personal security and the right to privacy is essential and must be taken into consideration when using home surveillance cameras. Irresponsible use, unregulated within a legal and ethical framework, may lead to the violation of these rights and harm to others.

This study examines the phenomenon of the spread of home surveillance cameras in Libyan society as a response to current security challenges, focusing on the debate between enhancing personal security and preserving the sanctity of privacy. Through an applied approach, this research seeks to monitor citizens' motives for installing these systems and the extent of their impact on social relations and neighborhoods in light of the absence of deterrent legal legislation regulating their use. The results reveal a gap between the urgent need for protection and the transgressions that may affect the freedoms of others as a result of the random direction of the cameras. The study concludes with the necessity of balancing the right to security with the ethical and social controls imposed by the conservative nature of Libyan society, and it recommends enacting clear laws that regulate visual surveillance technologies to ensure that they do not turn from a means of protection into a tool for violating privacy.

Keywords: Home surveillance camera, Right to privacy, Personal security protection, Libyan society, legal legislation.

المقدمة:

تعد كاميرات المراقبة المنزلية من الثقافة المنزلية التي أثبتت فعاليتها لحماية الأمان الشخصي والعائلي وحماية الممتلكات، ولكن مع هذا الاستخدام الواسع طُرحت تساؤلات مهمة تتعلق بحماية الخصوصية، والحاجة للأمان الشخصي والتعرض للانتهاك، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على هذه القضية القانونية الأخلاقية الاجتماعية؛ ليكون هناك استخدام مسؤول ومتوازن لهذه الأداة يتحقق فيه وبه الحماية الشخصية واحترام الخصوصية في ظل تشريعات قانونية منظمة، ولذلك نسعى من خلال هذا البحث إلى التعريف بالاستخدام الأخلاقي والقانوني لكاميرات المراقبة المنزلية ، وكيفية تحقيق التوازن بين حق الأفراد في الخصوصية وحقهم في حماية الأمان الشخص والعائلي.

إشكالية البحث: نطرح في إشكالية البحث التساؤلات الآتية:

1. إلى أي مدى يمكن استخدام الكاميرات المنزلية لتحقيق الأمان الشخصي دونما مساس بحق الخصوصية؟
2. كيف يتاح استخدام الكاميرات المنزلية في ظل توازن قانوني وأخلاقي بين حق الخصوصية والأمان الشخصي؟

أهداف البحث:

1. بيان استخدام الكاميرات المنزلية وأثرها على الخصوصية وحماية الأمان الشخصي.
2. بيان الضوابط الأخلاقية والممارسات غير الأخلاقية عند استخدام كاميرات المراقبة المنزلية.
3. البحث في الأنظمة القانونية والأخلاقية التي تنظم استخدام كاميرات المراقبة المنزلية.
4. تقديم توصيات تمهد الطريق لخلق توازن بين حق الخصوصية وحماية الأمان الشخصي.

أهمية البحث: تتحدد في تسليط الضوء على استخدام كاميرات المراقبة المنزلية وعلى مدى تأثير هذا الاستخدام المتزايد في البيئة الليبية على حق الخصوصية وحماية الأمن الشخصي وفق الإطار القانوني والضوابط الأخلاقية.

منهجية الدراسة: انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات، وعلى المنهج المقارن لبيان التنظيم القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية في بعض التشريعات العربية.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات، واستهدفت عينة عشوائية قوامها 350 مستجيبا من فئات مختلفة من المجتمع الليبي.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية (المفهوم والآثار)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والأخلاقي للخصوصية والأمان الشخصي لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية

المبحث الثالث: الإطار القانوني وواقع استخدام كاميرات المراقبة المنزلية- دراسة ميدانية

المبحث الأول: الإطار النظري لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية المفهوم والآثار

بتزايد استخدام كاميرات المراقبة المنزلية ومزاياها الواضحة في الرصد والمراقبة، أصبح استخدامها مدفوعاً بتزايد المخاوف الأمنية والتساؤلات القانونية والأخلاقية والاجتماعية، وعليه ستتناول الإطار النظري لمفهوم كاميرات المراقبة المنزلية من خلال تعريفها وأنواعها ومسوغات استخدامها، ثم الوقوف على الآثار المترتبة على استخدامها سواء كانت إيجابية بتعزيز الأمان والحماية والردع، أم سلبية بمساسها بالحريات الفردية من انتهاك للخصوصية وتقييد للحريات، بما يسمح بفهم أعمق لهذه الظاهرة المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم كاميرات المراقبة المنزلية وضوابط تركيبها

استخدام كاميرات المراقبة المنزلية لحماية الأفراد والممتلكات أسهم إلى حد كبير في تعزيز الأمان والردع ضد السلوكيات غير المشروعة إلا إن تركيبها قد لا يخلو من تبعات قانونية وأخلاقية بسبب التعدي على خصوصية الآخرين عند محاولة تحقيق الحماية والأمن الشخصي.

الفرع الأول: مفهوم كاميرات المراقبة المنزلية

من أبرز التقنيات الحديثة المستخدمة في المراقبة لتأمين المنازل وهي أجهزة تصوير تعمل على مراقبة البيئة المحيطة بهدف حفظ الأمن والحد من المخاطر المحتملة مثل السرقة أو الاعتداء أو العنف، أي لحماية الأفراد وسلامتهم الجسدية وحماية أسرهم وممتلكاتهم، وذلك لقدرتها على المراقبة ورصد المداخل الرئيسية وحركة الزوار الداخلين، تعرف بأنها " وسائل تقنية حديثة تمكن الأفراد من متابعة ما يجرى داخل نطاق السكن الخاص من خلال تصوير مرئي يخزن أو ينقل آنياً باستخدام شبكات الاتصال، (السعيد، 2019، ص61).

وأيضاً هي " كاميرات ثابتة أو متحركة تثبت في زوايا مختلفة من المنزل، وتعمل على مراقبة الأنشطة وتسجيلها لضمان الأمن والسلامة"، (الموسوي،2021، ص29) وعليه تكون كاميرات المراقبة المنزلية جهاز الإلكتروني يسجل الصور أو مقاطع الفيديو في المنازل بدافع المراقبة والحماية والتعزيز الأمان، ولكاميرات المراقبة المنزلية أنواع متعددة تلبي الاحتياجات في الحماية والأمان تصنف إلى: (الموسوي،2021، ص74)

- **كاميرات مراقبة ثابتة Fixed Surveillance static Cameras**

كاميرا ثابتة في مكان محدد توفر رؤية ثابتة لمجال معين تتميز بوضوح الرؤية، تستخدم عادةً لمراقبة الأبواب الرئيسية أو المساحات الضيقة كالممر.

- **كاميرات مراقبة متحركة PTZ Cameras – zoom cameras**

كاميرا تتحرك في كل الاتجاهات لها ميزة تقريب الصورة (ZOOM) تستخدم لمراقبة المساحات الكبيرة مثل الحديقة المحيطة بالمنزل وأيضاً كاميرا (PTZ) تستخدم لمراقبة الأماكن متعددة الاتجاهات تمكن المستخدم من التحكم عن بعد في اتجاه العدسة.

- **كاميرات مراقبة ليلية Night+ vision surveillance**

تعمل هذه الكاميرات على مدار الساعة حيث تتميز بالقدرة على الرصد والمراقبة ليلاً وبكل دقة، مزودة بتقنية الأشعة تحت الحمراء تستخدم في نواحي المنازل وعلى المداخل الرئيسية.

- **كاميرا مراقبة ذكية Smart surveillance cameras**

يتم ربط هذه الكاميرات بالهواتف المحمولة أو الحواسيب الشخصية لمراقبة المكان فعلياً في أي وقت وعن بُعد تزود هذه الكاميرات بتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل: خاصية التسجيل الصوتي، والإشعار الفوري، حيث يصل المستخدم تنبيه فوري، مما يتيح للمستخدمين سرعة اتخاذ القرار عند اكتشاف أي تصرف غير طبيعي في المحل المراقب. (الدريني،2022، ص88)

- **كاميرا المراقبة اللاسلكية wireless surveillance cameras**

لا يستخدم لهذه الأنواع من الكاميرات تمديدات سلكية حيث تعتمد على الاتصال اللاسلكي عبر شبكات Wi – Fi ويمكن تشغيلها بالبطارية أو بالطاقة، وهي تتيح للمستخدمين ربطها بالهواتف المحمولة أو الحواسيب الشخصية لمشاهدتها عن بُعد. (السعيد،2021، ص 74).

الفرع الثاني: ضوابط تركيب كاميرات المراقبة المنزلية

كل الكاميرات التي تستخدم للمراقبة عادةً تحكمها ضوابط استخدام وحماية بيانات منها:

- يجب أن تكون الكاميرات في مكان واضح للعيان بارز وغير مخفي، ويتحقق بذلك إعلام الآخر ليتمكن من أخذ الحيطة والحذر في مجال تغطية الكاميرا غير ذلك يعد مخالفا ويدخل في باب التجسس.
- تركب الكاميرات على ممتلكاتك الخاصة، ويتم التركيز فيها على المناطق التي تمثل تهديدا أمنيا حقيقيا، وغير ذلك مثل تركيبها على ممتلكات الآخرين أو الممتلكات العامة يعد مخالفة والتعدي على ممتلكات الآخرين.
- تُصوب عدسة الكاميرات، وتكون موجهة للأسفل داخل ممتلكاتك الخاصة، وغير ذلك مثل تصويبها على ممتلكات غيرك وخاصة الأماكن الحساسة يعد مخالفة وانتهاكا للخصوصية.
- تركب الكاميرات بارتفاع معقول موجهة للأسفل، وغير ذلك مثل تركيبها بارتفاع عال يتجاوز المترين والنصف يُعد مخالفة وانتهاكا للخصوصية.
- يجب أن يكون الهدف من استعمال كاميرات المراقبة المنزلية تحقيق الأمان والحماية، وليس التجسس على الآخرين.
- تركيب كاميرات المراقبة المنزلية يجب أن يكون مقرونا باحترام الحدود الشخصية للآخرين، وخاصة المحيطين بك من الجيران.
- ألا يتمكن غير المالك من الاطلاع على سجلات الكاميرا.
- الابتعاد عن تركيب كاميرات مزودة بخاصية تسجيل الصوت، وذلك لضمان حماية الخصوصية.

المطلب الثاني: آثار استخدام كاميرات المراقبة المنزلية

ينشغل كثيرون بفكرة اقتناء واستخدام الكاميرات المنزلية للمراقبة والحماية، وللمحافظة على الممتلكات، ولكن هذه الأداة كغيرها من الأدوات لها إيجابيات وسلبيات أثبتتها الدراسات والمشاهدات.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية (Positive Effects) لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية

من الآثار الإيجابية لكاميرات المراقبة المنزلية:

- شعور المستخدم بالأمان الشخصي والعائلي، حيث يتم التركيز على مراقبة ورصد المجال الذي يشكل قلقا أمنيا حقيقيا وبالتالي التقليل من احتمالية وقوع اعتداء، أو سرقة، أو تخريب، أو عنف في محيطه، كما أنها تهتم بالرصد والمراقبة عن بُعد وفى أي مكان لتعزيز الشعور بالحماية المستمرة.
- يتحقق باستخدام كاميرات المراقبة المنزلية الردع حيث يتجنب المجرمون في العادة المواقع والأماكن التي بها كاميرات حتى لا يتم رصد تحركاتهم المشبوهة ومعرفة هويتهم الحقيقة، وعليه للكاميرات المنزلية دور واضح في الحد من الجريمة أو التقليل من احتمالية وقوعها، في كونها تساعد في توثيق أي حادثة أمنية ما يسهم في تعزيز شعور الأفراد بالأمان. (عبد العزيز،2020، ص71)
- استخدام كاميرات المراقبة المنزلية يعزز الشعور بالراحة النفسية، ويقلل الخوف من التهديدات المحتملة حيث إن ما تمنحه الكاميرات من إمكانية مراقبة لحظية يرفع من كفاءة الحماية، ويعزز من راحة المستخدمين وخاصة عند استخدام هذه الأدوات لمراقبة الأفراد المحتاجين لرعاية خاصة مثل المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة داخل المنزل. (السعيد،2019، ص82)
- لكاميرات المراقبة المنزلية دور واضح في توثيق الأدلة حيث تستخدم تسجيلاتها كدليل حاسم عند الضرورة في بعض التحقيقات الأمنية أو في فض النزاعات الأسرية أحياناً، (الموسوي، 2021، ص93) حيث يمكن السلطات الاستفادة منها في تحديد هوية المشتبه بهم وبالتالي تُحد من إفلات المجرمين من العقاب.

الفرع الثاني: الآثار السلبية (Negative Effects) لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية

تركيب كاميرات المراقبة المنزلية حق لكل مواطن للحماية ومحاربة الجريمة وحماية الأرواح والممتلكات ليست فعلا معاقبا عليه إلا بتجاوز حدود المسموح به تقاليداً وعرفاً وقانوناً، وعليه نورد سلبيات ومساوئ استخدام كاميرات المراقبة المنزلية وهي:

- **انتهاك الخصوصية:** يجب أن تستعمل كاميرات المراقبة المنزلية بوعي، وبشكل مبرر وفي الحدود المطلوبة، ولا تتعداها، ولابد أن تحترم خصوصية الآخرين ومساحاتهم الشخصية وحقوقهم الفردية حتى لا تخلق توترات ونزاعات قانونية مع المشمولين في نطاقها بالمراقبة.
- **تقييد الحركة والاستقلالية:** فشعورك بالمراقبة المستمرة في كون الكاميرات مصوبة عليك يقوض التفاعل الصحي مع الآخرين، ويكون مدعاة لعدم الراحة وتقييد الحركة، ويعرضك لتوتر وفقدان الثقة من الأفراد.
- **تقليل الحرص المطلوب:** حيث إن الاعتماد الكلي على الكاميرات المنزلية للمراقبة يقلل الحرص المطلوب بوجودها أو عدمه وذلك من ناحية غلق الأبواب ليلاً، وتأمين الأشياء المنقولة الخارجية، والتي كثيراً ما تكون محل سرقة من قبل مجرمين متمرسين بالجريمة حتى بوجود الكاميرات.
- **استعمال سجلات الكاميرات لأغراض مسيئة:** من الإلزام ألا يكون الاطلاع على تسجيلات الكاميرا متاحا لكل فرد من العائلة، فقد يساء استعمال البيانات الشخصية للغير لأغراض مسيئة وغير قانونية (تشهير – ابتزاز – نشر) تنتهك بها الخصوصية، وتؤثر على السمعة الشخصية، ولذلك يجب اتخاذ تدابير لحماية البيانات المسجلة على الكاميرا بعدم إتاحة مشاهدتها للجميع وأيضا بتحديث كلمات مرور وتقويتها.
- **استخدام أنظمة غير مناسبة:** اختيار أنظمة المراقبة غير مناسبة قد لا تلبي حاجاتك من الأمن والحماية، وقد لا تضمن لك مجالات حماية آمنة لخصوصية الآخرين وأمانهم؛ لذلك يفضل الاستعانة بخبير أنظمة مراقبة ليرشدك لاختيار النوعية الجيدة وتركيبها بالشكل المسموح قانوناً وضمان تأمينها ضد الاختراق الأمني المحتمل لتتجنب المساءلة القانونية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والأخلاقي للخصوصية والأمان الشخصي لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية

مع التقدم في التكنولوجيا، شاع استخدام كاميرات المراقبة المنزلية والتي ترصد كل الأماكن العامة فيها الأمر الذي أحدث تغييرات جوهرية في مفهوم الخصوصية وحماية الأمان الشخصي، فعلى الصعيد الخاص أصبح الأمر أكثر تعقيداً إذا ما استخدمت هذه الأداة بشكل غير قانوني أو غير أخلاقي تجاوزت فيه حدود المقرر والمبرر بالتدخل في حياة الآخرين بالمراقبة المستمرة وانتهاك الخصوصية وأمام ذلك نخلص إلى ضرورة إحداث توازن بين خصوصية الأفراد وحماية الأمان الشخصي في إطار أخلاقي واجب.

المطلب الأول: تعريف الخصوصية والأمان الشخصي والتوازن بينها

باستعمال تقنيات المراقبة الحديثة برز مصطلح الخصوصية حيث يحق للفرد حماية معلوماته وحياته الخاصة، ومصطلح الأمان الشخصي الذي يسعى فيه الفرد للحماية ضد المخاطر والتهديدات، حيث أصبح من الضروري التوقف عن معناهما وكيفية تحقيق التوازن بينهما بما يراعي حماية الأفراد دون المساس بحقوقهم وحرياتهم الخاصة.

الفرع الأول: التعريف بالخصوصية والأمان الشخصي

أولاً: التعريف بالخصوصية (Privacy)

الخصوصية لغوياً مشتقة من فعل "خص" وتدل على الانفراد بشيء دون غيره. وأيضاً هي حالة أو صفة ما هو خاص، لا يشارك فيه غيره. (أبن منظور، د.ت، ص60)، وفي الاصطلاح هي: حق للفرد في حماية بياناته الشخصية وحياته الخاصة والسيطرة من تدخل الآخرين.

وتعنى أيضاً مصلحة يحميها القانون وتتمثل في صون الحياة الخاصة للفرد ومراسلاته وبياناته وصوره ومحيطه المكاني من التدخل غير المشروع (البرهان،2014، ص25). أي صون الحياة والمعلومات الخاصة من التدخل غير المبرر قانوناً.

وعليه يتأكد أن الخصوصية مفهوم ثقافي اجتماعي مرتبط بالقيم والعادات التي تحكم العلاقات بين الأفراد وتعنى باحترام الحيز الشخصي الخاص ضمن المحيط الاجتماعي الذي يخضع لعلاقات التفاعل ووفقاً للقانون الدولي، تعد الخصوصية من الحقوق الأساسية حيث ورد حق الخصوصية في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان 1948م، بنص م (12) بأنه: " لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته ". وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية 1966م، بنص م (17) " لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته، أو أسرته، أو بيته، أو مراسلاته، وعلى الصعيد الدولي.

في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/167 لسنة 2013م تم التأكيد في الافتتاحية على أن الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في العالم الواقعي تحترم أيضاً في العالم الرقمي (عبر الإنترنت) بما فيها الحق في الخصوصية، ويدين القرار أي تدخل غير قانوني في حياة الأفراد الخاصة، أو أسرهم، أو منازلهم، أو مراسلاتهم، ويطالب الدول بوضع قانون واضح شفاف ينظم المراقبة الإلكترونية أو جمع البيانات (المراقبة الرقمية) بما يتوافق مع المعقول والمناسب مع ضمان حق الأفراد في التعويض حال تعرضهم لانتهاكات. (الجمعية العامة،2013)

وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 179 / 75 لسنة 2020م يجدد التأكيد على الخصوصية بعدم التدخل غير القانوني في الحياة الخاصة للعائلة، المنزل، المراسلات مع الدعوة لمكافحة التضليل الإعلامي، وضرورة المراقبة الرقمية للدولة بما يتوافق مع الشرعية والضرورة. (الجمعية العامة،2020)

وقرار مجلس حقوق الإنسان 55/3 لسنة 2024م يجدد الدعوة لحماية الحق في الخصوصية الرقمية حتى 2027م ويدعو لتعاون بين الدول والمنظمات والمجتمع المدني لحماية الخصوصية وتطبيق القانون بالخصوص مع ضرورة وجود آليات رقابية ترصد أي تدخل غير قانوني في البيانات الشخصية. (الجمعية العامة،2024)

وفى الإعلان الدستوري الليبي (2011م) يضمن الإعلان الحماية الخاصة والمراسلات في م (12) حيث ينص على حماية الحياة الخاصة) أي حرمة المنزل والمراسلات، وبذلك نخلص إلى أن الحق في الخصوصية مشمول بالحماية الدولية والوطنية حيث قدرة الأفراد على التحكم في حياتهم الشخصية من المراقبة الإلكترونية غير المصرح بها قانوناً وغير المشروعة.

ثانياً: تعريف الأمان الشخصي Personal security

الأمان الشخصي لغوياً مشتقة من فعل " أمن" والذي يعني الطمأنينة لنفس وانتفاء الخوف. (أبن منظور، د.ت، ص24)

وفي الاصطلاح يأتي بمعنى" حق الإنسان في السلامة الجسدية والنفسية والحماية من التهديد أو الاعتداء. (القهوجي،2005، ص61)

أي من التدخلات القسرية وهو من الحقوق اللصيقة بالكرامة الإنسانية، ويُعد ضمانة قانونية تحمي الفرد من أي تهديد يهدد سلامته الجسدية والنفسية من الدولة أو الأفراد حيث يمثل الأمان الشخصي شعور الإنسان بالأمان في محيطة دون خوف من جريمة، أو عنف، أو تمييز، أو اضطهاد، وبالتالي يشكل أساس استقرار الفرد في محيطه نفسياً واجتماعيا. (خدوري،2003، ص112)

وفى القانون الدولي ورد: في م (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه" كما نصت م (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدينة والسياسية " لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه " وبذلك يكون الحق في الخصوصية والأمان الشخص المنصوص عليه دولياً ووطنياً معززاً لعدم قانونية أو تعسف أي تدخل في الحياة الخاصة الأمر الذي سيتوجب توفير إطار قانوني شفاف وواضح ينظم ويفعل الحماية اللازمة للفرد خصوصيته وأمانه ويقيه أخطار الانتهاك والتدخل.

الفرع الثاني: التوازن بين حماية الخصوصية وتعزيز الأمان الشخصي

عرفنا أن الخصوصية حق للفرد بحماية حياته وبياناته الخاصة من التدخل أو المراقبة غير المشروعة ، وبأن الأمان الشخصي هو أيضاً حق الفرد للحماية ضد المخاطر التي قد تؤثر على سلامته الجسدية أو ممتلكاته، وبالتالي استخدام كاميرات المراقبة المنزلية يهدف لتعزيز الأمان والسلامة، وبالمقابل قد يكون لاستخدام هذه الأداة دور في انتهاك حق الخصوصية إذا لم تستخدم بشكل مبرر ومتوازن ،وعليه التوازن بينهما يشكل تحدياً في ظل التطور التكنولوجي بحيث يكون استخدامها شرعيا مبنيا على قواعد قانونية واضحة وأسس مجتمعية

جامعة لا يتجاوز فيه حدود الخصوصية ،بل يقع ضمن الهدف الأمني المناسب، وهذا كفيل بمنع التعسف في استخدام أدوات المراقبة، ويوازن بين حق الخصوصية وحماية الأمن الشخصي فلا تنتهك الخصوصية مقابل تعزيز الأمن الشخصي مع ضرورة إعلام المراقبين بوجود هذه الأداة احتراما لحقوقهم ، الأمر الذي يعزز الشعور بالأمان الشخصي واحترام حق الخصوصية ويقلل الشعور بالانتهاك، ويؤكد أن الأداة المستخدمة وسيلة للحماية وليست أداة رقابة غير مبرر مسلطة على حياتهم الخاصة.(المنظمات الدولية،2016) وبحيث تكون وفق الشرعية، لا تركب كاميرات في أماكن خاصة أو أماكن غير ضرورية ،ولتحقيق هدف مبرر حتى لا تقع تحت طائلة المساءلة القانونية، واعتماد الشفافية بإعلام المراقبين عن وجود كاميرات المراقبة وأخذ موافقتهم.

المطلب الثاني: أخلاقيات استخدام كاميرات المراقبة المنزلية

استخدام كاميرات المراقبة المنزلية يفرض على المستخدمين التحلي بجملة من الأخلاقيات المرتبطة باستخدامها داخل المنزل وفي محيطه الخارجي بما يتضمن التوازن بين تحقيق الأمان وضمان حق الأفراد في الخصوصية مع الالتزام بالضوابط والأطر القانونية بما يتعلق بالمبرر في استخدامها وموقعها ومجالها.

الفرع الأول: الضوابط الأخلاقية لاستخدام الكاميرات (الدريني،2022، ص111)

من الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تراعى عند استخدام الكاميرات المراقبة المنزلية ما يأتي:

- أخذ الموافقة المسبقة من المحيطين بك في حال كانوا ضمن المجال المراقب بالكاميرات حيث إن الاستخدام الأخلاقي للكاميرات يقتضي الشفافية والموافقة المسبقة.
- الاستخدام المعلن والمبرر بحيث يكون مكان تركيب الكاميرات مرئيا ظاهرا للجميع، وبذلك نضمن أخذ العلم بوجودها من كل أفراد الأسرة والضيوف والمحيطين، والقصد منه حماية الأسرة، وتأمين الممتلكات؛ لأن المراقبة دون الإعلام تعد خرقا واضحا لقيم الأمان والثقة، وتقوض العلاقات الاجتماعية داخل المنزل وخارجه.
- استخدام الكاميرات لا تنتهك به حياة الآخرين وخصوصياتهم بحيث تكون حدود الاستخدام للكاميرات داخل منزلك فقط وبمحيطه وغير موجهة إلى المحيطين بك أو لا تشملهم بالمراقبة الأمر الذي لا يعرضك للمساءلة القانونية.
- تسجيلات الكاميرا مسئولية أخلاقية لدى المستخدمين، فعليه واجب عدم إطلاع أي أحد عليها وعدم إساءة استعمالها. (المنظمات الدولية،2019)

الفرع الثاني: الممارسات غير الأخلاقية لاستخدام كاميرات

انتشار استعمال الكاميرات في المراقبة المنزلية لا يعفي المستخدم من المسئولية الأخلاقية حتى ولو كانت نيته حسنة، (البدري،2022، ص103) ومن الممارسات غير الأخلاقية لاستخدام كاميرات المراقبة التي قد يمارسها المستخدم ما يأتي:

- المراقبة الخفية حيث تتحول الكاميرات إلى أدوات للرقابة غير المرئية، داخل البيت وخارجه الأمر الذي يعزز التسلط ويقوض الثقة بين أفراد العائلة والمحيطين، لاعتبار هذا النوع مراقبة خفية وتدخلاً دون وجه حق في الخصوصية. (عبد العزيز،2020، ص84)
- تصويب كاميرات المراقبة لأماكن يفترض أنها ذات خصوصية مطلقة بقصد أو غير قصد داخل المنزل وخارجه تعد إساءة قانونية وأخلاقية تعرض المستخدم للمساءلة القانونية.
- استعمال تسجيلات كاميرات المراقبة المنزلية أداة للتشهير والابتزاز لنشر البيانات الشخصية للآخرين، وهذا الأمر يمثل جريمة إلكترونية مكتملة الأركان، حيث أساء فيها المستخدم الاستعمال والذي كان الأجدر به أن يتحلى بالضوابط الأخلاقية والقانونية.

المبحث الثالث: الإطار القانوي لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية وواقع استخدامها ـ دراسة ميدانية

بات من الضروري مع انتشار كاميرات المراقبة الوقوف على الإطار القانوني المنظم لهذا الاستخدام في ظل ما قد يرافقه من انتهاك محتمل لخصوصية الآخرين رغم أن القصد حماية الأرواح والممتلكات.

وأيضاً نتطرق إلى واقع استخدامها الفعلي من خلال دراسة ميدانية تبرز مدى وعى الأفراد بالقوانين المنظمة ومدى التزامها بها عند استخدام كاميرات المراقبة المنزلية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية

- مع تزايد استعمال كاميرات المراقبة المنزلية كثير من المستخدمين لا ينتبهون للقيود القانونية المتعلقة باستخدام كاميرات المراقبة داخل المنازل أو الأماكن العامة حيث توجد قوانين عديدة تنظم ذلك على المستوى الدولي والمحلي، على المستوي الدولي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد بها قانون حماية البيانات (GDPR) يخص البيانات الشخصية بما فيها تسجيلات كاميرات المراقبة المنزلية حيث يلزم القانون الأفراد بإبلاغ عن الأفراد الذين يراقبون الآخرين عبر الكاميرات المنزلية، ويعمل بتنظيم استخدام المعلومات التي تسجلها الكاميرات.
- وفي الاتحاد الأوروبي يوجد قانون حماية البيانات (GDPR) لحماية الأفراد من المراقبة غير المشروعة، ويلزم القانون مستخدمي الكاميرات بالمنازل أو الأماكن العامة على إعلام الأفراد بالمراقبة التي يتعرضون لها.
- عربياً لا توجد قوانين خاصة في معظم الدول العربية تعنى باستخدام كاميرات المراقبة في المنازل، ولذلك أي قضية بالخصوص تطبق عليها القوانين العامة بحماية البيانات وحقوق الإنسان، إلا إن هناك بعض الدول العربية صاغت قوانين تتعلق بحماية الخصوصية منها الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ومصر، والسعودية والكويت، غير أن هناك إشكاليات وفجوات قانونية وتنظيمية في الاستخدام والذي يتم لأغراض غير قانونية تنتهك به الخصوصية.

الفرع الأول: التنظيم القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية على الصعيد الوطني

في ليبيا لا يوجد تشريع خاص لتنظيم استخدام كاميرات المراقبة بالمنازل، فقط هناك بعض النصوص العامة والتي يمكن الاستناد عليها لتنظيم هذا الاستخدام منها:

قانون العقوبات الليبية حيث ورد في م (439) تحريم نشر الصور أو أي معلومات عن حياة غير الخاصة بقصد الإضرار بالسمعة وفي م (430) تجريم التهديد بإفشاء معلومات خاصة أو صور مسيئة أو محتوى يضر بالسمعة.

وقانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية عرف في م 1/1 الجرائم الإلكترونية بأنها " كل حق يرتبط من خلال استخدام أنظمة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات " وفي م (2) أكد أن من ضمن أهداف القانون حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع لوسائل التقنية الحديثة تعزيزاً للثقة العامة في صحة وسلامة المعلومات الإلكترونية، وفي م (4) استخدام وسائل التنظيم الحديثة مشروعاً ما لم يترتب عليه مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة أو الإساءة إلى الآخرين أو الإضرار بهم. (ليبيا،2022)

وبذلك التنظيم القانوني المتعلق بكاميرات المراقبة المنزلية يعد غير كاف بالمرة لتغطية تفاصيل هذا الموضوع الجديد بالاهتمام، وهذا القصور في غياب النصوص الواضحة المنظمة لاستخدام الكاميرات والتي لها وضع ضوابط تقنية وأخلاقية للاستخدام هذه الأدوات داخل الإطار المنزلي، يترتب عليه:

- صعوبة في تحديد المسئولية القانونية عند انتهاك الخصوصية للغير دون علمه.
- صعوبة في تحديد مدى قانونية استخدام الكاميرات على الشارع والأملاك المجاورة للآخرين.
- صعوبة في تحديد جهة رقابية مختصة بالترخيص والمراقبة لهذا الاستخدام.
- غياب للحماية القانونية لضحايا الانتهاك والخصوصية والأمان الشخصي بما يمس الحقوق الفردية.

الفرع الثاني: التنظيم القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية في بعض التشريعات المقارنة

تباينت التشريعات في التنظيم القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة، منها ما اعتمد تنظيماً دقيقاً، ومنها ما ترك الأمر دون ذلك مستنداً على بعض النصوص العامة، لذلك عمدنا إلى تسليط الضوء على التنظيم القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة في بعض التشريعات المقارنة العربية بهدف إبراز ما حقق في هذا المجال، واستخلاص ما يمكن الاستفادة منه في السياق الوطني.

السعودية: يشمل نظام استخدام كاميرات المراقبة الأمنية في السعودية 2022م عديد الأماكن، ومنها المباني السكنية، ويتطلب تركيبها موافقة، مع حظر تركيب الكاميرات المراقبة في الأماكن الخاصة من غرف تبديل ملابس أو أدوات مياه أو صالونات وأندية نسائية.
قانون كاميرات المراقبة واللائحة التنفيذية له 2023 يمنح الحق للأفراد في تركيب كاميرات مراقبة منزلية في المنزل من الداخل والخارج، بشرط عدم المساس بخصوصية الآخرين حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية.
نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية 2007م يفرض النظام عقوبات على مستخدم كاميرات المراقبة في الأماكن الخاصة دون إذن، ويعد ذلك انتهاكا للخصوصية، ويمثل جريمة إلكترونية، أما تركيبها في المنازل لا يتطلب تصريحا خاصا. (السعودية،2007)
الكويت: قانون الجرائم الإلكترونية رقم (63) لسنة 2015م يحظر تركيب كاميرات المراقبة في أماكن تتعارض مع الخصوصية الشخصية، ويُجرم الوصول غير المشروع إلى البيانات الشخصية وحمايتها ضد الاختراق أو الاستغلال، وكل من يستخدم التسجيلات في الابتزاز أو التشهير أو التهديد يعاقب وفق القانون ، (الكويت،2015)، وقانون تنظيم الإعلام الإلكتروني رقم (2) لسنة 2016م يقيّد النشر الذي تنتهك به الحياة الخاصة.
مصر: قانون حماية البيانات الشخصية رقم (151) لسنة 2020م يهدف لحماية الخصوصية من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المراقبة مثل الكاميرات، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية 2018 اشتمل القانون على نصوص تتعلق بكاميرات المراقبة المنزلية، مع فرض عقوبات على من يسيء استخدام هذه التقنيات. (مصر،2020)
قطر: قانون تنظيم استخدام كاميرات وأجهزة المراقبة 2011م حدد القانون كيفية استخدام كاميرات وأجهزة المراقبة، وأماكن تركيبها، وشدد على عدم انتهاكها الخصوصية، (قطر،2011) قانون حماية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016م حدد فيه كيفية التعامل مع البيانات الشخصية وضمان احترام الحق الخصوصية للأفراد، مع اتخاذ تدابير واقية حال التعدي على خصوصياتهم عبر التقنيات المختلفة. (قطر،2016)
الإمارات العربية المتحدة: من أبرز القوانين التي تنظم الخصوصية في الإمارات:
القانون الاتحادي لحماية البيانات رقم (45) لسنة 2021، واللائحة التنفيذية لسنة 2022 لتفسير نصوص القانون حيث يوفر القانون إطاراً قانونياً لحماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي، حيث جاء في م (1) تعريف البيانات الشخصية كونها صور أو فيديوهات أو أصوات تتعلق بشخص طبيعي محدد، وأي بيانات تكشف بشكل مباشر أو غير مباشر عنها عائلة الشخص الطبيعي، ثم وضع في باقي نصوصه قواعد لجمع إدارة البيانات الشخصية وحمايتها في جميع التعاملات الرقمية. وأيضاً قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لسنة 2021 والذي يهدف لحماية الأفراد من الجرائم الإلكترونية والمحافظة على الخصوصية بوضع عقوبات رادعة بخصوص التشهير والابتزاز والتهديد الإلكتروني. (الإمارات،2021)
عليه نلاحظ أن كل القوانين السابقة أكدت على حق الخصوصية وحماية الأمان الشخصي، وعدم إساءة استخدام الكاميرات المراقبة والرصد، مع ضرورة أخذ الموافقة المسبقة.
وما يمكننا الاستفادة منه عند طرح هذه التشريعات في السياق الوطني هو التمهيد لإعداد تشريع وطني ينظم استخدام كاميرات المراقبة في كافة الأماكن تنظيمًا دقيقًا، بما يحقق التوازن المطلوب بين الخصوصية وحماية الأمان.

المطلب الثاني: دراسة ميدانية لواقع استخدام كاميرات المراقبة المنزلية في ليبيا

بعد استعراضنا للإطار النظري والقانوني لاستخدام كاميرات المراقبة المنزلية، نسلط الضوء على دراسة ميدانية لواقع استخدام كاميرات المراقبة المنزلية في ليبيا، وذلك لهدف بيان مدى التوزان بين الحاجة للأمن الشخصي من جانب، وبين حماية الخصوصية من جانب آخر، وذلك من خلال آراء مجتمع الدراسة، والتي تظهر التحليل الوصفي كما يأتي:

أولا: بيانات عامة للمشاركين

1- جنس المشترك

الجنس	النسبة
ذكر	%42
أنثى	%58

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المشاركين في الاستبانة أغلبها من الإناث بنسبة 58%، وكانت نسبة الذكور 42%، الأمر الذي يعكس اهتماما كبيرا من الإناث في المجتمع الليبي بموضوع كاميرات المراقبة لارتباطها المباشر بالشعور بالأمان داخل المنزل.

2- الفئة العمرية للمشترك

الفئة العمرية	النسبة
أقل من 25 سنة	%25
من 26 إلى 40 سنة	%42
من 41 إلى 55 سنة	%33

من الجدول السابق يتضح أن نسبة المشاركين الغالبة في الاستبانة من الفئة العمرية 26 إلى 40 سنة بنسبة 42% وهي الفئة الأكثر مواكبة للتطور التقني والأكثر قدرة على التعامل مع أنظمة المراقبة الحديثة، تليها الفئة العمرية من 41 إلى 55 سنة 33%، والفئة الأقل مشاركة هي فئة الشباب الأقل من 25 سنة بنسبة 25%.

3- مكان إقامة المشترك (النطاق الجغرافي)

مكان إقامة المشترك	النسبة
مدينة	%83
قرية	%17

من الجدول السابق يتضح أن أعلى نسبة من المشاركين في الاستبانة كانت مكان إقامتهم في المدينة بنسبة 83%، بينما القرية بنسبة ضئيلة 17%، وعليه تركزت أغلب نسبة للمشاركين في المناطق الحضرية مقارنة بالقرى، وقد يعود ذلك لتوفر البنية التحتية(انترنت) وزيادة الحاجة الأمنية في كثير من المناطق المزدحمة.

4- المستوى التعليمي للمشترك

المستوى التعليمي للمشترك	النسبة
أقل من ثانوي	%8
جامعي	%34
دراسات عليا	%58

من الجدول السابق أغلب المشاركين كانوا من حملة الدراسات العليا بنسبة 58%، تليها المؤهل الجامعي بنسبة34% ثم أقل من ثانوي، وهم يمثلون الفئة الأقل مشاركة بنسبة 8%، لذلك تتميز عينة الدراسة بمستوى تعليمي وثقافي رفيع نطمح أن مشاركتهم تشكل وعيا باستخدام الكاميرات المنزلية ودورها في تحقيق الأمن وحماية الخصوصية.

ثانيا: واقع وسلوك استخدام كاميرات المراقبة:

5-هل لديك كاميرا مراقبة بالمنزل (معدل الانتشار)

لديك كاميرا مراقبة بالمنزل	النسبة
نعم	%24
لا	%76

من الجدول السابق يتضح رغم الوعي العالي للمشاركين بالدراسة إلا إن ما نسبته 76% ليس لديهم كاميرات مراقبة منزلية، بينما 24% من المشاركين في الاستبانة لديهم كاميرات منزلية.

6-إذا كانت الإجابة بنعم، ما دوافع الاستخدام؟

الغرض من استخدامها	النسبة
الحماية من السرقة وتأمين الأرواح	%60
تعزيز الشعور بالأمان	%40

من الجدول السابق يتضح أن دوافع الاستخدام للفئة التي تستخدم الكاميرات، هو الهاجس الأمني المباشر، وذلك للحماية من السرقة وتأمين الأرواح كسبب أول وبنسبة 60%، وفي المرتبة الثانية بنسبة 40% لتعزيز الشعور بالأمان، مما يشير بأن قرار تركيب الكاميرات المنزلية في الغالب ناتج عن مخاوف واقعية أمنية.

7- تركيب الكاميرا في منزلك يقتصر على (نطاق المراقبة):

تركيب الكاميرا في المنزل يقتصر على	النسبة
الداخل	%33
الخارج	%67

من الجدول يتضح أن أغلب المستخدمين يركزون على مراقبة النطاق الخارجي للمنزل بنسبة 67%، بينما ما نسبته 33% يقتصر تركيب الكاميرا على النطاق الداخلي.

8-أين موقع الكاميرات في المنزل؟

موقع الكاميرا في المنزل	النسبة
فناء المنزل	%32
المدخل الرئيسي	%68

من الجدول يتضح أن وضع الكاميرات يتركز بشكل أساسي عند المدخل الرئيسي للمنزل بنسبة 68% لرصد الغرباء قبل دخولهم للمنزل، ومنع التعدي الخارجي مقارنة بفناء المنزل بنسبة 32% أي ليس لمراقبة الأنشطة الداخلية.

ثالثا: الوعي القانوني والخصوصية:

9- **هل تعتقد أن استخدام كاميرا المراقبة يمكن أن ينتهك خصوصية الآخرين؟ (انتهاك الخصوصية)**

نعم 12% - لا 13% - أحيانا 75%

يرى 75% من المشاركين أن استخدام الكاميرات يعد أحيانا انتهاكا لخصوصية الآخرين.

10- **هل تعلم أن بعض التشريعات تمنع توجيه كاميرات المراقبة نحو المنازل وممتلكات الآخرين دون أخذ إذن مسبق منهم؟ (المعرفة بالتشريعات):** نعم 17% - لا 33% - لا أعلم التفاصيل 33%

هناك ضعف واضح في الوعي بالقوانين المنظمة حيث إن 17% فقط من المشاركين يعلمون بوجود تشريعات تمنع توجيه الكاميرات نحو ممتلكات الآخرين دون إذن منهم.

11- **هل ترى أن للجيران حقا في الاعتراض على تركيب كاميرات المراقبة موجهة نحو ممتلكاتهم؟ (حق الجيران):**

- نعم 92% - لا 8%

رغم ضعف المعرفة القانونية هناك وازع أخلاقي مرتفع لدى المشاركين بحق الجيران في الاعتراض على توجيه كاميرات المراقبة نحو ممتلكاتهم بنسبة 92%.

12- **هل ترى أن تصوير أو تسجيل شخص دون علمه داخل المنزل أو خارجه يعد مخالفة قانونية؟**

- نعم 3% - لا 67% - ربما 30%

وجود ضعف في الوعي القانوني حيث إن 67% من المشاركين لا يعلمون أن تصوير أو تسجيل أي شخص دون علمه أو دون وضع إشارة تنبيهية بوجود كاميرات مراقبة يعد مخالفة قانونية.

13- **هل تعلم أن التسجيل الصوتي بواسطة كاميرات المراقبة المنزلية يحتاج إلى موافقة الأشخاص المسجلين أو تنبيههم؟**

نعم 21% - لا 36 % - ربما 43%

تبين وجود تشتت كبير وخلط بين حق الحماية وحق الخصوصية حيث أجاب 21% فقط بنعم بينما توزعت بقية النسب بين "لا "و"ربما".

14- هل تعرف أن هناك إجراءات قانونية يمكن اتخاذها ضد من يستخدم كاميرا المراقبة المنزلية بطريقة تنتهك الخصوصية؟

نعم 58% - لا 17% - ربما 25%

أغلب المشاركين على علم بأن انتهاك الخصوصية يترتب عليه اتخاذ إجراءات قانونية بنسبة 58%.

15- هل تعلم في حال انتهاك خصوصية الجيران يمكنهم تقديم شكوى ضده؟

نعم 75% - لا 8% - ربما 17%

هناك وعي واسع بإمكانية تقديم شكوى من الجيران حال انتهاك خصوصيتهم بنسبة معرفة تبلغ 75%.

16- هل تؤيد فرض عقوبة على مستخدم كاميرات المراقبة المنزلية التي ينتهك فيها خصوصية الآخرين؟

نعم 83% - محايد 17%

يوجد تأييد مجتمعي واضح وواسع لفرض عقوبات على من ينتهك خصوصية الآخرين عبر استخدام الكاميرات.

17- هل تؤيد حظر كاميرات المراقبة المنزلية التي تتعدى حدود المنزل للشارع؟

نعم 67% - لا 16% - محايد 17%

أغلبية المشاركين بنسبة 67% يدعمون حظر كاميرات المراقبة التي يتجاوز نطاق تصويرها حدود المنزل لتصل إلى الشارع مما يعكس الرغبة في تحديد نطاق الحماية دون التغول على الفضاء العام.

18- هل ترى أننا بحاجة لقانون ينظم استخدام كاميرات المراقبة المنزلية في ليبيا؟

نعم 92% - محايد 8%

هناك نزعة قوية بنسبة 92% تؤيد الحاجة لقانون ينظم استخدام الكاميرات المنزلية في ليبيا.

خامسا: الاستخدام التقني لكاميرا المراقبة المنزلية

19-هل تستخدم كاميرا بها خاصية التسجيل والتخزين؟

نعم 40% - لا أعلم 60%

غالبية المشاركين لديهم ضعف بالمعرفة التقنية حيث لا يعلم ما نسبته 60% ما إذا كانت الكاميرات التي تستخدم تحتوي على خاصية التسجيل والتخزين.

20- هل يطلع غير المستخدم على تسجيلات الكاميرا؟

نعم 25% -لا 50% -أحيانا 25%

هناك انقسام واضح في مشاركة الوصول للبيانات، حيث أفاد 50% بأن غير المستخدمين لا يطلعون على التسجيلات، بينما أكد 25% على اطلاع غير المستخدمين عليها، و25% أشاروا إلى حدوث ذلك أحيانا.

سادسا: تأثيرات كاميرا المراقبة المنزلية

21 - هل تشعر بعدم الراحة بوجود كاميرا موجهة صوب محيطك؟

نعم 83% - لا 17%

عبرت الغالبية العظمى 83% من المشاركين عن شعور بعدم الراحة عند وجود كاميرا موجهة نحو محيطهم الشخصي.

22- هل يؤثر وجود كاميرا عند الآخرين على علاقاتك الاجتماعية معهم؟

نعم 42% - لا 25% - محايد 33%

يرى 42% من المشاركين أن وجود كاميرات المراقبة يؤثر سلبا على علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين، بينما وقف 33% موقف محايد

23- هل تعتقد أن حملات التوعية كفيلة بالتأثير والدفع للاستخدام الأمثل لكاميرا المراقبة المنزلية؟

نعم 40% - لا 25% - ربما 25%

يعتقد 40% من المشاركين بجدوى حملات التوعية وتأثيرها بالدفع نحو الاستخدام الواعي والأمثل لهذه التقنية.

24- هل ترغب في الحصول على معلومات أو دورة تدريبية حول كيفية استخدام كاميرات المراقبة المنزلية بما يحفظ الخصوصية؟

نعم 58% - ربما 42%

أبدى 58% من المشاركين رغبة واضحة في الحصول على معلومات أو دورات تدريبية حول كيفية استخدام الكاميرات بما يحفظ الخصوصية.

25- هل تركيب الكاميرا المنزلية يسهم فعلا في تعزيز الأمان؟

نعم 83% - لا 9% - محايد 8%

على الرغم من التحفظات الاجتماعية والنفسية إلا إن هناك اتفاقا بنسبة 83% على أن تركيب الكاميرات يسهم فعليا في تعزيز الشعور بالأمان.

الخاتمة

بنهاية البحث تأكد لنا أن التوازن بين حق الخصوصية وحماية الأمن الشخصي يتطلب وعيًا جماعيًا وتعاونًا حقيقيًا من أجل خلق بيئة آمنة تحترم حقوق الأفراد، ولا تُمس فيها كرامتهم ولا خصوصيتهم، وأن مستخدم الكاميرات المنزلية يجب أن يتحلى بحسّ أخلاقي متجدد، ويتناسب مع كل تطور تقني، في عصر باتت فيه التكنولوجيا بلا ضمير.

التوصيات

- تعزيز الوعي باستخدام التكنولوجيا أخلاقيًا وقانونيًا، وبشكل تحترم فيه الخصوصية وكرامة الإنسان، وذلك بتنظيم محاضرات توعوية لمناقشة المبادئ الأخلاقية والقانونية لاستخدام الكاميرات المنزلية، وتجنب التعرض للمساءلة القانونية.
- لعمومية استخدام الكاميرات في المراقبة يجب أن تكون هناك ضوابط تحد من استعمالها العشوائي على المستوى الوطني، وذلك بتقديم مقترح قانون ينظم استخدام الكاميرات المنزلية، ويتعامل مع التحديات الأخلاقية والحقوقية الناتجة عن استخدامها، وحيث إن هناك إمكانية لإشراك المجتمع المدني في تقديم هذا الاقتراح لضرورته.
- تطوير النصوص القانونية العامة المعنية بالحقوق الشخصية للأفراد، إلى حين صياغة قانون رادع ينظم استخدام كاميرات المراقبة المنزلية بشكل أخلاقي وقانوني، يضمن التوازن بين حق الخصوصية وحماية الأمان الشخصية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. أبن منظور، (د.ت) لسان العرب ج 7، دار صادر، بيروت.
2. البدري، عادل. (2022)، اخلاقيات المراقبة الأسرية بين الضبط والانتهاك، دار المدار، بيروت.
3. البرهان، عبد الفتاح عبد الله (2014)، الحق في الخصوصية، دار النهضة القاهرة، 2014.
4. خدوري، مجيد (2003)، مقومات الأمن الإنساني في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. الدريني، خالد. (2022)، الذكاء الاصطناعي وأمن المنازل الذكية، مركز دراسات التكنلوجيا والأمن، عمان.
6. السعيد، منى. (2019)، الأمن الكتروني في الحياة اليومية، مكتبة النهضة بيروت.
7. القهوجي، على عبد القادر. (2005)، الحقوق والحريات العامة في الدساتير العربية، دار الجامعة الجديدة.
8. عبد العزيز، أحمد (2020)، تقنيات الأمن المنزلي الحديث، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة
9. الموسوي، حسن (2021) دليل أنظمة المراقبة والكاميرات، دار الكتاب العربي، عمان.

ثانياً: القوانين

1. (السعودية،2007)، نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية، www.mof.gov.sa
2. (الكويت،2015)، قانون الجرائم الإلكترونية رقم (63): الجريدة الرسمية، العدد (1248).
3. (مصر،2020)، قانون حماية البيانات الشخصية رقم (151): الجريدة الرسمية، العدد (33).

4. (قطر،2011)، قانون تنظيم استخدام كاميرات وأجهزة المراقبة، www.almeezan.qa
5. (قطر، 2016)، القانون بشأن حماية البيانات الشخصية رقم (13): الجريدة الرسمية، العدد (18).
6. (ليبيا، 2022)، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية،www.Lawsociety.ly

ثالثاً: المنظمات الدولية

1. (المنظمات الدولية،2016)، اللائحة العامة لحماية البيانات.www.hrop.pitt.edu
2. (المنظمات الدولية،2019)، منظمة الخصوصية الدولية، لندن.privacyinternational.org

رابعاً: القرارات

1. (الجمعية العامة،2013)، قرار بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، https: //undoscs.org/en/A/RES/68/167
2. (الجمعية العامة،2020)، قرار بشأن الحق في الخصوصية في ومراقبة الاتصالات https:// undoscs.org/en/A/RES/75/176
3. (الجمعية العامة،2024)، قرار بشأن الحق في الخصوصية الرقمية حتى عام 2027م، https:// undoscs.org/en/A/RES/55/3

References:

First: Books

1. Ibn Manzur, (n.d.) Lisan al-Arab, Vol. 7, Dar Sader, Beirut.
2. Al-Badri, Adel. (2022), The Ethics of Family Monitoring: Between Control and Violation, Dar al-Madar, Beirut.
3. Al-Burhan, Abdel Fattah Abdullah (2014), The Right to Privacy, Dar al-Nahda, Cairo, 2014.
4. Khaddouri, Majid (2003), The Foundations of Human Security in Arab Society, Center for Arab Unity Studies.
5. Al-Darini, Khaled. (2022), Artificial Intelligence and Smart Home Security, Center for Technology and Security Studies, Amman.
6. Al-Saeed, Mona. (2019), Cybersecurity in Daily Life, Al-Nahda Library, Beirut.
7. Al-Qahwaji, Ali Abdel Qader. (2005), Public Rights and Freedoms in Arab Constitutions, Dar al-Jami'a al-Jadeeda. 8. Abdul Aziz, Ahmed (2020), Modern Home Security Technologies, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo
8. Al-Mousawi, Hassan (2021), A Guide to Surveillance Systems and Cameras, Arab Book House, Amman

Second: Laws

1. (Saudi Arabia, 2007), Anti-Cybercrime Law, www.mof.gov.sa
2. (Kuwait, 2015), Cybercrime Law No. (63): Official Gazette, Issue (1248).
3. (Egypt, 2020), Personal Data Protection Law No. (151): Official Gazette, Issue (33).
4. (Qatar, 2011), Law Regulating the Use of Cameras and Surveillance Devices, www.almeezan.qa
5. (Qatar, 2016), Law on the Protection of Personal Data No. (13): Official Gazette, Issue (18). 6. (Libya, 2022), Cybercrime Law, www.Lawsociety.ly

Third: International Organizations

1 (International Organizations, 2016), General Data Protection Regulation (GDPR), www.hrop.pitt.edu
2 (International Organizations, 2019), Privacy International, London, privacyinternational.org

Fourth: Resolutions

1 (General Assembly, 2013), Resolution on the right to privacy in the digital age, https://undoscs.org/en/A/RES/68/167
2 (General Assembly, 2020), Resolution on the right to privacy in communications monitoring, https://undoscs.org/en/A/RES/75/176
3 (General Assembly, 2024), Resolution on the right to digital privacy until 2027, https://undoscs.org/en/A/RES/55/3

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.